عراقيل الديمقراطية التشاركية العربية في تحقيق التنمية: مقاربة سياسية

The Obstacles of Arab Participatory Democracy in Achieving Development: Political Approach

سهـــام زروال [1]

[1] جامعة محمد خيضر – بسكرة / الجزائر، Sihem.zeroual@univ-biskra.dz

تاريخ الإرسال : 2019/11/13 تاريخ القبول : 2020/01/05

تاريخ النشر : 2020/05/30

الملخص:

تواجه الدول العربية العديد من المشاكل التي تقف حجرة عثرة في سبيل تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة في شتى المجالات؛ السياسية والاجتماعية والاقتصادية.....؛ فرغم الجهود المبذولة من طرف اغلب النظم السياسية العربية في تبني إصلاحات سياسية من اجل تحسين نوعية وجودة الحكم ، إلا أنها بقيت إصلاحات شكلية تصب في خانة إصلاحات إدارية تقنية دون أن تكون إصلاحات عميقة تمس جوهر بنية السلطة، الأمر الذي انعكس سلبا علي مضامين التنمية ومخرجاتها.

فهذه الورقة البحثية تحاول تفكيك مختلف أبعاد الأزمة البنيوية للنظم العربية من خلال تشخيص دقيق لمختلف مسارات الإصلاحات السياسية وتقديم حلول كفيلة من اجل ربط الإصلاح السياسي بعجلة التنمية بمختلف أبعادها الإنسانية والمستدامة.

الكلمات المفتاحية:الديمقراطية التشاركية؛ التنمية؛ الأزمة البنيوية.

Abstract:

Arab countries facing multi troubles that prevent acheiving global and equilibrium development in deferents spheres . political . social . economic . …despite all efforts of the majority of the Arabs political systems in adopting political reforms to improve the « quality of governance » .but it was described as inadequate (inefficient) reforms in the absence of deep political reforms which deal with the « structure of autthourity » this issue has negative impact on development contents and outcomes .

This research paper tries to anlyse deferent dimensions of structural crise of Arab systems throught an exact examination of various tendencies of

المؤلف المرسل: زروال سهام / Sihem.zeroual@univ-biskra.dz

political reforms . and providing suitable solutions to make a linkship between political reforms and development by its multi dimensions (humman development . sustainable development .)

Keywords : collaborative democracy . development . structural crise dimensions .

مقـــــدمة :

في إطار تفعيل مساهمة المواطنين في تسيير و تدبير الشؤون العامة و المشاركة الفعلية في صنع واتخاذ القرارات ذات الأولوية بالنسبة لهم تم التركيز على الديمقراطية التشاركية باعتبارها وسيلة يتمكن من خلالها أي مجتمع أن يشارك في الأعمال التنموية لتلبية احتياجاته .

والدول العربية كغيرها من دول العالم تبنت إصلاحات سياسية لدمقرطة نظام الحكم وكذا دمقرطة الحياة الاجتماعية لتمكين المواطنين من المشاركة الفعالة لمواجهة المشكلات التنموية الحادة كالفقر والبطالة و غيرها , لكنها اصطدمت بجملة من العراقيل و التحديات التي حالت دون ربط عمليات الإصلاح السياسي بعجلة التنمية بمختلف إبعادها وهو ما يدفعنا لفحص وتحليل أبعاد الأزمة البنيوية لنظم السياسة العربية و انعكاساتها على عملية التنمية .

وعليه نطرح التساؤل التالي : **كيف أثرت الأزمة البنيوية للنظم السياسية العربية على عملية التنمية و مخرجاتها وما هي الحلول الكفيلة لتعزيز الديمقراطية التشاركية ؟**

المحور الأول : مقاربة مفاهمية

أولا/ مفهوم الدمقراطية التشاركية :[1] عرفت بأنها نظام حكم يمكن من مشاركة المواطنين في صنع القرارات السياسية ذات الأولويات بالنسبة إليهم عن طريق التفاعل المباشر مع السلطات القائمة والمشكلات المطروحة , بمعنى آخر جوهر الديمقراطية التشاركية هو دعم دور المواطنين في المشاركة في صنع القرار السياسي وتدبير الشأن العام، كما أنها تتسم بالتفاعل بين المواطنين والحكومات أو المستشارين المحليين .

[1] يرجع الفضل في بروز الديمقراطية التشاركية إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الستينيات من القرن الماضي , من خلال الحث على أسلوب الحوار و التشاور مع المواطنين بشأن كيفية تدبير الشأن العام و صنع القرار الكفيل لمواجهة الفقر والتهميش، و طرح الحلول الكفيلة للمشاكل المطروحة ومواجهة نخب المهيمنة محلياً. أما في أوروبا الغربية فكانت المبادرة من خلال مؤتمر للإتحاد الأوروبي حول الديمقراطية التشاركية بالعاصمة البلجيكية مارس 2004 على أن الديمقراطية التشاركية هي الحل لأزمة الديمقراطية الأوروبية من خلال ضخ دماء جديدة للديمقراطية تكمل في الديمقراطية التمثيلية و تنمية التعاون مع باقي الشركاء الاجتماعيين.

كما يّعرف عالم الاجتماع البريطاني " أنطونيو جيندر " الديمقراطية التشاركية بأنها " ليست امتداد لديمقراطية التمثيلية أو الديمقراطية الليبرالية ولا حتى مكملة لها، و لكنها من خلال التطبيق تخلق صيغاً للتبادل الاجتماعي (الأدوار الاجتماعية)، والتي تساهم بشكل حاسم في إعادة بناء التضامن الاجتماعي . (عبد الرحمان، 2011)

من خلال ما سبق يظهر جوهر الاختلاف بين الديمقراطية التشاركية و الديمقراطية التمثيلية هذه الأخيرة التي يعنى بها صيغة لنظام حكم يتسم بانتخابات منتظمة وبالاقتراع العام و بحرية الفكر أو الحق العام في الترشح للمناصب العامة و تشكيل روابط سياسية، في حين أن الديمقراطية التشاركية أو الحوار هي جواب بديل ورد على مخاطر الليبرالية الجديدة التي تنادي بتقليص دولة الرعاية الاجتماعية وأن الدولة هي العدو ويجب درء المخاطر والاشتراك الفعلي للمواطنين في تدبير الشأن العام لمواجهة التحديات التي تطرحها العولمة .(عبد الرحمان، 2011)

ثانيا/ مفهوم التنمية : يعتبر موضوع التنمية من الموضوعات التي استقطبت اهتمام الدارسين على مر العصور في علم الاقتصاد والاجتماع والسياسة، لما هو من أثر عميق على أحوال الشعوب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد استخدم المفهوم بداية في علم الاقتصاد للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغييرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف اكتساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده ، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجة إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة و حسن توزيع عائد ذلك الاستغلال . (بلقاسم، 2011)

وقد عرف مصطلح التنمية عدة تطورات :

- التنمية نمو اقتصادي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى نصف العقد الثاني من القرن العشرين
- التنمية وفق منهاج الحاجات الأساسية منذ السبعينات
- التنمية الشاملة منذ منتصف السبعينات إلى غاية ثمانينات القرن العشرين .
- التنمية المستدامة منذ نهاية الثمانينات عقد التسعينات
- التنمية البشرية المستدامة أوائل القرن العشرين . (مفيدة، الصفحة 29)

كما عرف الخطاب التنموي بروز عدة مفاهيم تعني بتحديد نطاق التنمية كالتنمية الوطنية – التنمية الجهوية والمحلية . (corten) وإذا كان الهدف الأسمى للتنمية رفع مستوى حياة الناس، والحد من فجوة الثروة و الدخل بين مختلف فئات السكان، وتحسين نوعية الحياة في البلاد ولذلك تتضمن المقاربة

التنموية وجود قيادة سياسية منتخبة ديمقراطيا، وقادرة على تنظيم نشاطات اقتصادية وتنمية الموارد الوطنية بأسلوب فعال ومتوازن ومتعاون من الناحية الاجتماعية، وتعتمد مؤشرات النجاح على القدرة على زيادة النمو الاقتصادي وتسريع التنمية الاجتماعية ، ورفع مستوى الحياة ولكي يتحقق ذلك لابد من توفير العناصر التالية :

زيادة في النمو والإنتاجية بالتزامن مع العدالة المناطقية والاجتماعية ولاسيما على صعيد الملكية وإعادة توزيع الثروة .

تحول ديمقراطي على صعيد الدولة والمجتمع , بما في ذلك تحقيق اللامركزية والمشاركة الكاملة في عمليتي اتخاذ القرارات و وضع السياسات .

تمكين الآليات المتعددة المستوى للتكامل الاجتماعي والوطني .

تمكين ثقافة المواطنة بقيم المشاركة والاتكال على الذات والتسامح والانفتاح .

الاعتراف بمنظمات المجتمع المدني كشريك أساسي في عمليات اتخاذ القرار وتمتين دورها الموازي لدور الدولة. (كريم، 2004، الصفحات 115-117)

المحور الثاني/ الأزمات البنيوية للنظم السياسية العربية

قبل التطرق إلى طبيعة الأزمة البنيوية، فأنه من الضروري التعرف على إمدادات الأزمة البنيوية وأسبابها وأبعادها.

يقول الباحث "برهان غليون": "أن البحث في الدولة وفهم مشكلاتها يشكلان المدخل الرئيسي لتحليل وفهم الأزمة الشاملة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي تعيشها المجتمعات العربية،...وكل إصلاح اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي أو ثقافي لا يمكن أن يمر إلا بإصلاح الدولة". (ابر اهيم، 2005، الصفحات 60-63)

تعرف الأزمة بأنها "ترتبط بتوتر التناقضات القائمة فيها بسبب خلل في آلية العمل الضرورية في مكوناتها الجوهرية، فهي ترتبط بأزمة فاعلية الدولة في تطوير النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي الخاص بها". (عباس، الصفحة 40)

وبالحديث عن أزمة الدولة العربية ونظمها، نلاحظ أن اغلب الدراسات التي تطرقت إلى تقييم إنجازات الدولة القطرية في مرحلة ما بعد الاستقلال، كشفت أن النظم السياسية العربية تعيش في الوقت الراهن في ظل أزمة وإن كانت أبعاد ودرجة حدة هذه الأزمة تختلف من دولة إلى أخرى، وهي حصيلة المشكلات التي ورثتها عن مرحلة ما قبل الاستقلال وتزايدت حدة بعض المشكلات كنتيجة للتحولات الاقتصادية

والاجتماعية التي عرفتها النظم السياسية العربية في مرحلة ما بعد الاستقلال. (ابر اهيم، 2005، الصفحة 57)

ولرصد وتشخيص الأزمات البنيوية للنظم العربية سوف نشير إلى مراحل تاريخ الدولة العربية الحديثة، وبعدها نبرز مظاهر الأزمة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

المرحلة الأولى: ترتبط بنشأة الدولة العربية والعوامل التي أثرت بشكل مباشر في نشأتها وقد ظهر تياران في هذا الخصوص:

التيار الأول: يجعل الدولة العربية كيانا سياسيا من صنع الاستعمار باعتباره القوة التي رسمت حدودها و صنعت مؤسساتها بعد تجزئتها بما يخدم مصالحها و بالتالي فحسب هذا التيار، أن الدولة العربية ثمرة هجينة ومع إن مظهرها الخارجي يمثل سيادة الثقافة السياسية الأوروبية الحديثة، فان مضمونها يأخذ صبغة محلية، ولهذا فالسبب الأساسي للأزمة الدول العربية ونظمها يعود إلى التناقض الموجود بين شكلها ومحتواها ومضمونها المحلي. (عباس، الصفحة 41)

التيار الثاني: فيعتقد أنصاره إن وجود الدولة العربية يسبق مرحلة ما قبل الاستعمار الأوروبي، وفي هذا الصدد يقول الباحث "إيليا حريق " " أن خمسة عشرة من الدول العربية الحالية قد ظهرت تدريجيا كحصيلة لعوامل داخلية لا علاقة لها بالاستعمار، ومعظمها سابق لظاهرة الاستعمار الأوروبي في منطقتنا، ومعظم تلك الدول كانت ذات أصل محلي، وتمتع بشرعية مسلم بها في المجتمع القائمة فيه، كما كان لكل من تلك الدول حدود جغرافية، أو على الأقل نواة جغرافية تشكل قاعدة حكمها" ، (ابر اهيم، 2005، الصفحة 55) ورغم ذلك فلا يعني هذا الاتجاه على أن هناك عدة دول عربية نشأت نتيجة للخطط والسياسيات الاستعمارية، ولم ترتبط أسباب نشأتها بمعطيات تاريخية محلية كما هو الحال بالنسبة لسوريا والعراق ولبنان، فلسطين، الأردن. (ابر اهيم، 2005، الصفحة 55) ولهذا يمكننا القول أنه رغم الاختلاف في ظروف نشأة الدولة العربية الحديثة من دولة إلى أخرى إلا أن اغلب أجهزتها ومؤسساتها على الأقل من الناحية الشكلية مرتبطة بخبرة الاحتكاك بالاستعمار والخضوع له.

هذا بخصوص ظروف نشأة الدولة العربية في هذه المرحلة، أما بالنسبة لتداعيات الظاهرة الاستعمارية، فان هناك إجماع على أنه رغم ظهور الكيانات العربية إلى الوجود كدول مستقلة، إلا أنها لم تكن منسجمة مع معطيات التاريخ والجغرافيا والثقافة والاجتماع، ونتج عنها العديد من المشكلات الداخلية والإقليمية كمشكلة الاندماج الوطني والاجتماعي داخل الدولة الواحدة، و كذا الاندماج الإقليمي ومشكلات نقص الموارد الطبيعية، وأيضا الأزمات المتعلقة بالحدود العربية وغير العربية. (عباس، الصفحة 42)

المرحلة الثانية: خاصة فترة ما بعد الاستعمار post colonialisme وما رافقها من عملية بناء مؤسسات الدولة، و لهذا ركزت أغلب الدراسات في هذه المرحلة على تطور الأزمة البنيوية خلال عملية بناء

مؤسسات الدولة القطرية سواء المؤسسات السيادية كالجيش- الأمن أو الخدمية كالتعليم، والصحة والإسكان، والمؤسسات الإنتاجية كشركات القطاع العام والمشاريع الاقتصادية الكبرى التي تملكها الدولة. (ابر اهيم، 2005، الصفحة 56)

المرحلة الثالثة: خاصة بتقويم ممارسات وإنجازات الدولة في مرحلة ما بعد الاستقلال، من خلال تحليل مصادر وأبعاد الأزمة التي تعانيها في الوقت الراهن، حيث توصلت أغلب الدراسات إلى أن الأزمة البنيوية التي تواجه الدولة العربية الحديثة ونظمها السياسية هي نتيجة طبيعية لتفاقم المشكلات التي ورثتها عن مرحلة ما قبل استقلالها من جهة، وتزايد حدة المشكلات التي نجمت عن التحولات الاقتصادية والاجتماعية السياسية التي حدثت في مرحلة ما بعد استقلالها من جهة أخرى، وقد اختلفت درجة حدة وخطورة الأزمات من دولة إلى أخرى، ومع ذلك فهي تشترك في كونها عجزت عن صياغة وتنفيذ سياسة عقلانية و فعالة لمواجهة الأزمة البنيوية التي زادت حدتها وتأثيرها بسبب الضعف الهيكلي للدولة ومؤسساتها وتعدد مصادر الصراعات العربية وزيادة الضغوط والتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول العربية. (عباس، الصفحة 42)

وعليه يمكن القول أن الأزمة المجتمعية التي تعاني منها أغلبية النظم السياسية العربية مرتبطة بظروف نشأة الدول العربية وضعف فاعليتها في التعامل مع الأزمات التي أفرزتها المراحل السابقة الذكر وهو ما انعكس على علاقتها بمجتمعاتها من ناحية وبالنظام الدولي من ناحية أخرى.

أما فيما يتعلق بمظاهر الأزمة المجتمعية للنظم السياسية العربية، فيمكننا ذكر ما يلي:

*** على المستوى السياسي:** من مظاهر أزمة شرعية النظم العربية سياسيا ما يلي:

- الاستبداد السياسي: الاستبداد كما يعرفه "الكواكبي" هو " صفة للحكومة المطلقة العنان فعلا أو حكما التي تتصرف في شؤون الرعية بلا حساب أو خشية" ، (الكواكبي، 1988، الصفحة 10) كما يعرف أنه " الانفراد بإدارة شؤون المجتمع من قبل فرد أو مجموعة" من خلال السيطرة والاستحواذ في غياب الرقابة والمحاسبة مع استبداد الآخرين وإهدار مبدأ المساواة في حق المشاركة في إدارة الشؤون الدولة والمجتمع". (الربيعي، 2006، الصفحة 18)

فمن خلال إسقاط هذين التعريفين على الوضع السياسي وأسلوب الحكم في المنطقة العربية سنجد إن معضلة الاستبداد أصبحت سمة أساسية في الحياة السياسية للدول العربية، حيث عجز الأفراد والجماعات عن مواجهة هذه الظاهرة ووضع حد لها، وباعتبار الشعوب العربية مغلوبة على أمرها فلم يكن أمامها تجاه هذا الواقع إلا السعي إلى التكيف مع هذه الأوضاع، أو ما يعرف بـ"التهيؤ المنطقي"لقبول حالة الاستبداد والحكم القهري المطلق، وفي هذا الصدد يقول "برهان غليون": " إن الشعب العربي قد انتزعت منه روحه التي تجعل منه كيانا مدنيا مستقلا قادرا على الحركة والعطاء، وتحولت السلطة إلى قدر محتوم

يدوم بدوام وسائل القهر والسيطرة وخطط العنف المحدث" ، (الشمري، 2014، الصفحة 122) ولعل ما يزيد من ترسيخ الحالة الاستبدادية في النظم العربية هي تلك الفجوة المتزايدة بين الدولة ومجتمعها أو ما يسمى بالاختلال بين دولة تزداد قدرة على الضبط الرقابي ومجتمع مغلوب على أمره مجرد من كل ممكنات الفعل والقدرة. (الربيعي، 2006، الصفحة 21) وهكذا أصبح الاستبداد كسلوك يومي يمارس في نظم الحكم العربية بالاعتماد على ما يلي:

- الكاريزما أو ما يسمى "بشيوع الفردانية الملهمة الكاريزمية".
- تفتيت الظاهرة الحزبية وإفراغها من مضمونها.
- استخدام الآلة الإعلامية في تزييف الحقائق وتزويرها.
- سيادة العقلية السياسية الأمنية (تسلط المؤسسة العسكرية على الحكم). (الربيعي، 2006، الصفحة20)

وعليه شكلت الحالة الاستبدادية مظهرا من مظاهر الأزمة الشاملة المتمثلة في أزمة الشرعية، حيث تعاني منها الدول العربية بأنظمتها الملكية والجمهورية والتي انعكست سلبا في علاقتها بالقوى الوطنية المحلية (المجتمع المحلي الأهلي) خاصة فيما تبديه من صرامة وانغلاق في التعامل مع المطالب الداخلية، حيث تعمل على تضييق دائرة المشاركة السياسية، وتمنع أي محاولة انخراط الجماهير في المعترك السياسي، وبدلا من فتح قنوات الحوار وإشراك مختلف الشرائح الاجتماعية، تقوم النظم السياسية العربية بمواجهتها وإقصائها باستخدام وسائل القمع، وبهذا أصبحت لغة العنف غير المشروع هي السائدة بل أصبحت تشكل القاعدة لا الاستثناء.

إن إشكالية الاستبداد في النظم السياسية العربية مرتبطة ارتباطا وثيقا بمسألة الشرعية وذلك انطلاقا من ثلاث مستويات أساسية هي:

المستوى الأول: شرعية الإيجاد و التأسيس:باعتبار أن شرعية تأسيس الدولة في المنطقة العربية ذات مصدر خارجي تعود ارتباطاتها إلى الحرب العالمية الأولى، فهزيمة الدولة العثمانية، تم تقسيم الوطن العربي على يد القوى الاستعمارية الأوروبية، حيث تم إعطاء صفة الدولة لكيانات اجتماعية لم تكن لها سابقة تاريخية كوحدة إدارية مستقلة داخل دولة كيان سياسي أكبر، ناهيك عن كونها دولة، أو بإعادة تعريف الكيانات السياسية التاريخية وإعادة تحديد حدودها الجغرافية. (الربيعي، 2006، الصفحة 538)

وعليه فالدولة العربية هي كيان فرض من الخارج أو كما يطلق عليها منتوج "الإرث الامبريالي"، ولم تكن وليدة لحركة المجتمع وصيرورته كما هو الحال في الدول الغربية،ولهذا كانت ومازالت العلاقة بينها وبين مجتمعاتها هي علاقة انفصالية تهدف إلى احتواء المجتمع وضبط حركته، وبذلك تكونت أولى خطوات الاستبداد وذلك باستبداد الدول على مجتمعاتها.

-**المستوى الثاني:** شرعية الوجود: فإذا كانت الدول الغربية الديمقراطية تستمد شرعيتها من شعوبها،و ذلك لكسب دعمهم من خلال ما حققتها من إنجازات جعلت درجة شرعية هذه الدول تزيد أو ما يعرف "بشرعية الإنجاز"، فإن معظم الدول العربية تعتمد على العامل الخارجي كمصدر لشرعية وجودها وذلك في ظل الحقائق التالية:

-ارتباطها باتفاقيات عسكرية أو دفاعية مع الدول الكبرى على الرغم من أنها ليست في حالة عداء مباشر مع أي دولة أخرى وليست مهددة من أي طرف، والهدف من ذلك هو تأمين وجودها، وتحصين نفسها من أي معارضة سياسية داخلية، أو تمرد شعبي يهدد استمرارها في أعلى هرم السلطة.

-الانصياع لمطالب الدول الكبرى الفاعلة في المنطقة وإعطائها أولوية على حساب مصلحة الشعب، خاصة في القضايا المحورية كالحرب على الإرهاب أو بخصوص السياسات الإقليمية والداخلية كقضايا الإصلاح السياسي والاقتصادي أو ما يعرف "بالمشروطية" السياسية.

-التركيز على الإعلام الرسمي لنقل وتضخيم المواقف بالآراء التي تعكس رضا المسؤولين والإعلاميين لكبار الدول الأوروبية والامريكية ليصبح هؤلاء مصدر الرضا والشرعية عن سياسات رؤساء الدول العربية ،(الربيعي، 2006، الصفحات 539-540) وهذا دليل على أن الخارج هو مصدر شرعية الحكم وليس المجتمع الداخلي.

***المستوى الثالث:** شرعية الاستمرار والتوريث: لم يهتم الحكام العرب بشرعية الإنجاز بتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكسب الدعم الشعبي، بل عملت على تكريس الاستبداد من خلال استمرارها فرضها حالة الطوارئ والقوانين الاستثنائية، وعدم احترام حقوق الإنسان، ورغبة منها إلى مد حالة الاستبداد القائمة سعى الحكام العرب على توريث السلطة لأبنائهم دون الاكتراث بالدساتير والقوانين، وقامت باسترضاء الولايات المتحدة الامريكية على أساس أنها مصدر لشرعية الاستمرار وكقوة دعم ومساندة للاستبداد وشرعنة استمراره أيضا، إذ أن هذه الدول يتم السكوت عنها بل أيضا يتم تقديم المعونات والدعم العسكري لتمارس المزيد من القهر ضد شعوبها (الربيعي، 2006، الصفحات 540-541) ، ولهذا فإن الاستبداد امتد إلى مختلف المجالات المجتمعية في العلاقات وفي الحياة الاقتصادية وفي منظومة القيم العامة، وإزالته يحتاج إلى زمن طويل مثلما استند عليه في ترسيخه، المهم هو فتح المسار باتجاه إزالته بدءا بالمجال السياسي بإقامة أنظمة ديمقراطية حقيقية.

- **تفشي الفساد:** يعد استشراء الفساد من أبرز أزمات النظم السياسية العربية، التي كان لها تداعيات سلبية على مسار التنمية السياسية والاقتصادية بها، وهذا نتيجة حتمية للحالة الاستبدادية السابقة الذكر ولرسوخ التسلطية السياسية العربية.

وهناك توصيفات متعددة لظاهرة الفساد وهذا بالنظر إلى كثرة أساليبها، فهي تأخذ معنى الرشوة وتأخذ معنى الاختلاس وتأخذ أيضا معنى المحاباة. (الشطي ، الصفحات 135-136)

ووفقا لتعريف البنك الدولي: " الفساد هو استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص الشخصي غير المشروط، " وهذا التعريف يتداخل مع رؤية صندوق النقد الدولي الذي ينظر إليه على أنه"علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة التي تهدف للاستنساخ الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو لمجموعة ذات علاقة من الأفراد". (الشطي ، الصفحة 137)

وعليه نفهم من خلال التعاريف السابقة أن الفساد يتعلق بسوء استخدام السلطة لتحقيق مصالح خاصة، كما أنه ظاهرة معقدة لها مجالاتها المتعددة، حيث انتشر الفساد في المجالات السياسية والاقتصادية والمالية والإدارية وفي منظمات المجتمع المدني، وعلى الرغم من الجهود الدولية لمكافحة الفساد سواء كانت على المستوى الداخلي في ظل الإصلاحات الحكومية أو على المستوى الدولي في ظل عقد اتفاقيات ومنظمات دولية لمكافحته على غرار منظمة الشفافية العالمية، إلا أنها باءت بالفشل، وهذا حسب تقرير البنك الدولي، إذ كشف أن الكثير من الدول تدفع ما يقارب ب1000 بليون دولار في شكل رشاوي في كل عام من مختلف أنحاء العالم، وكذا اختلاس الأموال العمومية وهذا لكسب تأييد وأراء الجماهير.
(SMITH , 2007, p 176)

وبدلا أن تعمل مؤسسات الدولة على مكافحة الفساد عبر آليات الشفافية والمساءلة وحكم القانون، عملت دول عديدة على تشجيع ظاهرة الفساد ومن بينها الدول العربية، وذلك من خلال القوانين واللوائح والقرارات التي تصدر بطريقة شرعية أو ما يسمى " ظاهرة الفساد بالقانون"، وذلك بهدف تعزيز قبضة النظام الحاكم على الحياة السياسية، وتحجيم قوى المعارضة وتمكين فئات معينة من تعظيم مكاسبها المادية على حساب المصلحة العامة ،(مجموعة مؤلفين، 2013، الصفحة 101) ويعد النظام المصري مثالا على ذلك، حيث خلص تقرير لمنظمة الشفافية الدولية على أن انتشار الفساد في مصر كان نتيجة لافتقار آليات فعالة لمكافحة الفساد، ضف إلى التدخل السياسي في عمل هذه الهيئات، وضعف آليات تنفيذ القوانين و اللوائح، بالإضافة إلى ضعف تطبيق الشفافية، ووجود ضوابط حكومية مفرطة على منظمات المجتمع المدني وبعض القيود المتعلقة بحرية الإعلام (مجموعة مؤلفين، 2013، الصفحة 103)،وهو ما لاحظناه بعد الثورة المصرية حيث إن الرئيس السابق مبارك ونجليه والكثير من رموز نظامه أحيلوا إلى المحاكمة بعد ثورة 25 جانفي 2011 بتهم الفساد.

وكان من تداعيات تفشي ظاهرة الفساد في المجتمعات العربية، العديد من الانعكاسات نذكر منها ما يلي:

- **من الناحية السياسية:** نجد بأن الفساد يقوض شرعية الحكومات من خلال تعزيزه للمحسوبية، كما أنه يوفر الحماية للجريمة المنظمة من خلال انتهاك المبادئ الأساسية للديمقراطية، ولا سيما المساواة بين المواطنين لأن الفساد يهدم الثقة بين المواطنين وكذلك الثقة بالنظام بأكمله في ظل تأكل سيادة القانون The Rule of Law، كما أن من تداعيات الفساد هو عدم الاستقرار السياسي بسبب تزايد مستويات العنف المجتمعي. (SMITH , 2007, p 179)

-**من الناحية الاقتصادية:** حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تم التأكيد على أن هناك علاقة وطيدة بين مؤشرات التنمية الاقتصادية ومدركات الفساد، فكلما ارتفعت نسبة الفساد انخفضت مستويات التنمية الاقتصادية، وهذا التراجع يشكل خطرا على مصالح الدول بجميع أبعادها، حيث أن الفساد يعمل على تدني مستويات النمو الاقتصادي عن طريق تخفيض الاستثمار العام، وذلك بسبب الرشوة في ظل انعدام الكفاءة في الإنفاق على المشاريع، وكذا إنشاء شركات احتكارية لتخصيص الموارد العامة، كما أن الفساد يزيد من تكلفة التمويل العام للسلع والخدمات سواء للقطاع العام أو الخاص، في حين أنه ثبت أن تراجع مدركات الفساد يؤدي إلى التنمية الاقتصادية وينجم عنه ارتفاع في نصيب الفرد من الإنتاج القومي، وقد أجريت دراسة تم فيها مقارنة 102 دولة، خلصت إلى أن البلدان التي يتمتع بها الفرد بنصيب أوفر من الناتج الإجمالي القومي تقل فيها مستويات الفساد مقارنة بالدول ذات المستوى الضعيف و المتوسط. (SMITH , 2007, p 182)

-**من الناحية الاجتماعية:** من الانعكاسات السلبية للفساد، زيادة عدم المساواة في الدخل، وهذا راجع إلى زيادة نسب الفقر، وارتفاع في معدلات وفيات الأطفال، وكذا معدلات التسرب المدرسي . (SMITH 2007, p 181) ,ولهذا اعتبر الفقر وسوء توزيع الثروة وانتشار البطالة من مؤشرات تفشي الفساد، وفي هذا الصدد خلص تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، أن عدد الفقراء في الوطن العربي بلغ في عام 2005 حوالي 65 مليون فقير، وتزايد هذا العدد في السنوات الأخيرة بسبب الارتفاع العالمي في أسعار المواد الغذائية، والآثار السلبية للازمة الاقتصادية والمالية التي ضربت العالم في عام 2008، والتي ألقت بظلالها على الدول العربية. (مجموعة مؤلفين، 2013، الصفحة 17)

المحور الثالث/ انعكاسات الأزمة البنيوية للنظم السياسية العربية على عملية التنمية.

تتمثل في أزمات التنمية الاقتصادية المحددة في النقاط الآتية:

- **انعدام العدالة التوزيعية:** يطلق على ظاهرة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين فئات وأقاليم المجتمع الواحد بأزمة التوزيع وانعدام العدالة الاجتماعية، وهي وثيقة الارتباط بالتنمية الاقتصادية التي تعد مدخلا أساسيا لتلبية المطالب التوزيعية، وهي أيضا جوهر العملية السياسية باعتبارها عملية

التخصيص السلطوي للقيم، فالقرارات السياسية قرارات توزيعية تتضمن تكريسا لقيم معينة على حساب قيم أخرى. (إبراهيم، 1999، الصفحة 237)

وترتبط مشكلة انعدام العدالة التوزيعية بوجود خلل في المقدرة التوزيعية للنظام السياسي، وهو ما ينجم عنه اتساع الفجوة بين المطالب التوزيعية من جانب وقدرة النظام على الاستجابة لها من جانب أخر.

ومن مظاهر انعدام العدالة التوزيعية نذكر ما يلي: (إبراهيم، 1999، الصفحات 238-239)

- التفاوت في توزيع الدخل بين المدينة والريف في مجال الخدمات والمرافق الأساسية كالتعليم والصحة والإسكان.
- -التفاوت في توزيع الثروات في المجتمع (ملكية الأرض و العقارات).
- التفاوت في توزيع الدخل بين الأفراد والأسر.
- -التفاوت في توزيع الخدمات الأساسية بين مناطق الدولة المختلفة.
- -خط الفقر المطلق.

هذا بخصوص مؤشرات انعدام العدالة التوزيعية،أما فيما يتعلق بأسبابها نذكر على سبيل المثال الدراسة التي أجراها الباحث خليفة يوسف المعنونة بـ" أزمة غياب العدالة الاجتماعية" وفي محاولة منه لبحث عن أسباب واختلاف درجات الفقر والتفاوت المعيشي في بعض الدول العربية رصد الأسباب التالية: (الكوثراني، 2011، الصفحات 101-102)

- اعتماد النمو الاقتصادي على مصدر وحيد للدخل وهو النفط ، أو من خلال مداخيل السياحة، وهما نمطين متذبذبين وغير مستقرين.
- تراجع دور الدولة الاجتماعي في ظل ما يعرف سياسة الإصلاح الهيكلي.
- انتشار الفساد و تزايد شؤون التسلح والحروب.
- تغييرات مرتبطة بندرة الموارد الطبيعية مقارنة بزيادة عدد السكان،أو سوء استغلالها

ونخلص من خلال ما سبق أن مشكلة انعدام العدالة التوزيعية في الدول العربية مرتبط بمتغيرين أساسيين هما؛ نمط التنمية المعتمد، وحجم الموارد والإمكانيات ومدى الكفاءة في استغلالها.

ومما لا شك فيه أن هذا الوضع قد ينتج عنه اختلالات اقتصادية عميقة وخلق بما يسمى" الدول المأزومة " التي تسجل الفشل بسياساتها التوزيعية وفي هذا الإطار قدم الباحث عمرو حمزاوي ثلاثة مجموعات من الدول المأزومة وهي : (الكوثراني، 2011، الصفحة 101)

- دول تشهد احتمال انهيار وفشل هي: اليمن – السودان والصومال التي انهارت فعلا.

- دول تعاني وجود " قوى لا دولية" تنازع الدولة أدوارها.
- دول تعاني التفاوت الظاهر بين حداثة البنى الاقتصادية من جهة و تقليدية الأنظمة وأشكال الحكم من جهة أخرى وهي دول الخليج.

وإلى جانب هذه المجموعة يعطى تصنيفا آخرا، يضم مجموعة الدول التي تشهد مؤسسات حكم قوية ولكنها تعاني تراجعا حادا في قدرتها على الاطلاع بالدور الوظيفي للدولة و تواجه رفضا شعبيا متزايدا وخاصة في ظل رغبة النظم الحاكمة في استدامة الطبيعة الأوتوقراطية للحكم دون تغيير، ولهذا نجد أن العديد من النظم السياسية بدلا من العمل على إيجاد حل لازمة التوزيع تلجأ إلى استخدام القوة والإكراه لضبط المطالب التوزيعية التي ترفعها بعض فئات المجتمع، وخاصة من ذوي الدخول المنخفضة وهو ما ينتج عنه اللجوء إلى العنف، حيث خلصت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة بين عدم المساواة في توزيع الدخل والعنف السياسي وذلك في ظل الحقائق التالية: (إبراهيم، 1999، الصفحة 242)

- وعي وإدراك الجماعات التي تعاني الحرمان حقيقة أوضاعها وقدرتها على تغيير الأوضاع.
- تنظيم حركة المواطنين من قبل التنظيمات السياسية كالاتحاد والجمعيات والنقابات وتوجيهها ضد النظام.
- استغلال فرصة ضعف قبضة النظام على أجهزة القمع الرسمية التي يستعملها في القضاء على أشكال العنف غير الرسمي.
- ارتفاع معدلات الفقر والبطالة: تعد أزمتا الفقر والبطالة من الأزمات المنتشرة عبر مختلف أنحاء العالم ، وخاصة في الدول النامية، والتي كان لها انعكاسات سلبية على مجالات الأمن والاستقرار، وهو ما نشرته مختلف التقارير الدولية التي تؤكد على تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، بالتالي ضرورة تبني استراتيجيات واضحة كفيلة للتقليل من هاتين الظاهرتين.

وطبعا الدول العربية كغيرها من الدول العالم الثالث عانت ومازالت تعاني من تفاقم مستويات الفقر والبطالة رغم الإقرار بوجود تباين بين الدول العربية خاصة بين الدول النفطية وتلك الدول التي تتميز بندرة في الموارد الطبيعية وارتفاع عدد السكان ، وقد ساهمت عوامل كثيرة في تفاقم معدلات الفقر والبطالة إذ شهدت أغلب الدول العربية تحولات ديمغرافية كبيرة خاصة في دول شمال إفريقيا مقارنة بدول الخليج العربي، مع زيادة في معدل الشباب الراغب في العمل (قوة عاملة) التي من المفروض أن توفر فرصة للزيادة في حجم الإنتاج وبالتالي زيادة الدخل والعائدات، لكن من النقيض من ذلك شهدت البطالة مستويات عالية في السنوات الأخيرة، إلى لم تقتصر على العمالة غير المؤهلة بل شملت أيضا العمالة المؤهلة، وكانت أولى النتائج المترتبة عن تفاقم أزمة البطالة هي تزايد مستويات الفقر، إذا ارتفع عدد الفقراء من 40 مليون فقير عام 1978 إلى 52 مليون فقير عام 2001، وهذا في ظل النمو السريع للقوة العاملة،فهي تنمو بنسبة 3،6 أي أضافت تقريبا 3 ملايين شغيل إلى سوق العمل. (Rinlin,2009, p36-37)

وعلى الرغم من تبني الدول العربية التي تواجه أزمات اقتصادية برامج التكييف الهيكلي والإصلاحات الاقتصادية و ذلك من خلال المساعدات المقدمة من قبل المؤسسات المالية الدولية وصندوق النقد والبنك الدوليين، وكذا ارتفاع أسعار البترول منذ عام 2000، والتي أدت إلى معدلات لا بأس بها من النمو الاقتصادي خاصة بالنسبة للدول النفطية، إلا أن ذلك لم ينتج عنه تحقيق تنمية اقتصادية وتوفير مناصب شغل، بل أصبحت البطالة تتزايد بمعدلات كبيرة في بعض الدول الصناعية كتونس، وكذلك الحال في الدول قليلة الثروات الطبيعية كالأردن وحتى الدول النفطية عرفت تزايدا في معدلات البطالة، وهذا رغم حجم الاستثمارات في البنى التحتية اقتصاديا واجتماعيا، وقد أشار منتدى البحث الاقتصادي للدول العربية والمركز المصري للدراسات الاقتصادية المتواجدة في مصر، وأيضا مختلف تقارير التنمية الإنسانية العربية إلى الوضعية المتردية للاقتصاديات العربية وهذا بسبب سوء توزيع الثروة، وتفشي ظاهرة الفساد ودعت إلى ضرورة تبني إصلاحات سياسية واقتصادية جدية. (Rinlin,2009, p38)

وإذا كان تفسير غياب الإصلاحات السياسية هو عدم رغبة النخب الحاكمة في اقتسام السلطة، فان تقديم تفسير حول فشل الإصلاحات الاقتصادية هو غير مبرر خاصة إذا تمسكت النخب الحاكمة بفكرة أن قيام إصلاح اقتصادي جدي سوف يغير من توازن القوى السياسية ويهدد مصالح النظام، بل على النقيض من ذلك، تبني سياسات اقتصادية جديدة من شأنها فك الخناق على النظم السياسية المهددة أصلا بالسقوط، لأن الإصلاح الاقتصادي لا يمكن فصله عن الإصلاح السياسي بل هما يعملان بالتوازي مع بعضهما البعض، إلا في حالات نادرة جدا كالصين والفيتنام، أين يتم الفصل بينهما، وقد اختبرت العديد من تقارير التنمية العربية العلاقة بين الإصلاح السياسي والاقتصادي في المنطقة العربية، توصلت إلى نتيجة مفادها، أن هناك علاقة وطيدة بين طبيعة النظم السياسية وأدائها الاقتصادي، وذلك في ظل إجراء مقارنات واضحة بين الاقتصاديات العربية ومناطق أخرى من العالم، فمثلا بالنسبة لتقرير التنمية الإنسانية عام 2002 ، اعتبر أنه خلال أعوام 1980 – 1990، قدر معدل نمو عائدات الدول العربية في معدلها السنوي قدر ب 0.5% وهو الأدنى مقارنة بأي منطقة أخرى عدا إفريقيا وجنوب الصحراء.

كما إن النمو الكلي للإنتاج الداخلي في الدول العربية قدر ب 513 مليون دولار وهو متدني مقارنة بالعديد من الدول واعتبر التقرير أيضا أن شخص واحد ضمن 5 أشخاص في الدول العربية يعيش بأقل من دولارين في اليوم. (Rinlin,2009, p38)

واستخدم كذلك تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 مؤشر التنمية الإنسانية البديل وهو نظرة موسعة لمؤشر التنمية الإنسانية المخطط من قبل الباحث قاستيل عام 1990، وهذا الأخير ساعد في توسيع النقاش خول التنمية من منظور اقتصادي إلى سوسيو اقتصادي وكذا من منظور سياسي، وذلك من خلال رصد إحصائيات تقيس مستوى التنمية الإنسانية كقياس توقعات الحياة – الدراسة –دخل الفرد-، وأضاف المؤشر مفردات أخرى خاصة باكتساب المعرفة بالنظر إلى تكنولوجيا المعلومات، وبمدى

نجاح المرأة في الوصول إلى مراكز القوى الاجتماعية وقياسات أخرى خاصة بالحرية، ووصل التقرير إلى نتيجة أن الحكومات العربية تحتل أدنى معدل في كل المؤشرات السابقة الذكر وخاصة المتعلقة بالمؤسسة، واعتبر أن العجز في الحرية وتمكين المرأة وكذا الحجز في القدرات والمعرفة وانخفاض الدخل هي كلها أسباب رئيسية في ضعف التنمية في الدول العربية. (Rinlin,2009, p39)

من هذا المنظور نرى أن الأزمة الاقتصادية غير كافية لوحدها في تبرير فشل التنمية الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة والفقر،وبل أن فالقضايا السياسة كانت السبب وراء هذه الأزمات الاقتصادية وهو ما يبينه الباحث " شارل عيساوي" في مقارنة أجراها بين منطقة الشرق الأوسط ومناطق أخرى في العالم إذ ورد في تقرير عام 2002،إن غياب الحرية السياسية في المنطقة العربية في ظل تقييد القوى الاجتماعية والسياسية قد عمق من أزمة النظم الأوتوقراطية والتسلطية وذلك في ظل غياب طبقة وسطى فاعلة وضعف فعاليات المجتمع المدني، (Rinlin,2009, p239) كما أن النظم التسلطية بأنواعها (موناركية – جمهورية) قلها تعتمد على القوة أو التهديد باستخدام القوة ضد مواطنيها من أجل حفظ بقائها،فمثلا مصر رغم أنها دولة جمهورية محورية وهي في المنطقة الشرق أوسطية، إلا أنها تخطو خطوات إلى الوراء وتصنف في مصاف الدول الأوتوقراطية،فالقرارات الخاصة بتوزيع وتخصيص المصادر تقام من قبل الحكومة مع قدر قليل من الرقابة أو ديمقراطية صنع القرار، وهو ما ميز فترة جمال عبد الناصر واستمرت الحال نفسها في عهد مبارك ، فهدف النخب الحاكمة هو ليس تحقيق نمو اقتصادي،لكن الاستمرار في الحكم، وإذا كانت الحسابات الاقتصادية المتبعة تهدد وجود النظام فأنه سيعمل قدر المستطاع على تجنبها.

كما أن القوى الضاغطة من اجل عملية الإصلاح هي عموما ضعيفة والنظام السياسي لا تملك نوايا من جعلها شريك في عملية التنمية، لأن ما يهم النظام هو ضمان الاستقرار السياسي، لأنه أساس النظام، وليس تبنى إصلاحات سياسية واقتصادية جدية،فمن وجهة نظر النظام القليل من هذه الإصلاحات هو معقول لديها، ولهذا بقيت الحالة الاقتصادية مأزومة ولم تستوعب بعد النظم الحاكمة لما توصل إليه الخبراء الاقتصاديين كالمستوى المنخفض أن لم نقل الرديء الاقتصاديات العربية وهو ما اتضح في السنوات اللاحقة قبل اندلاع ما يسمى بثورات الربيع العربي،حيث وصل معدل الفقر عام 2009 في مصر والجزائر 40%،السعودية 22%، موريتانيا 70%، اليمن 45%. وطبعا هذه النسب تظهر مستوى الفقر في الدول التي تحكمها أنظمة سياسية جاءت من رحم ما يسمى الشرعية الثورية هو المعدلات المرتفعة لتزايد السكان في الدول العربية. ومنه نستنتج من خلال ما سبق أن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، واستمرار ممارسات التسلط والاستبداد من الأسباب الدافعة للحراك الاحتجاجي الثوري بسبب سخط الشعوب على نظمها السياسية ورغبتها في التغيير.

المحور الرابع: الحلول الكفيلة لتعزيز الديمقراطية التشاركية.

يمكن إدراج الحلول الكفيلة لتعزيز الديمقراطية التشاركية على مستويين أساسيين هما

أولا/ على مستوى المؤسسات الرسمية: من خلال النقاط التالية:

ضرورة توفير الدولة للإطار التشريعي الملائم الذي يسمح بالمشاركة، وخلق اطر حوارية بين جميع أطراف المجتمع من خلال قوانين شفافة وواضحة، وهي تدخل في إطار توفير الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان، وسن التشريعات التي تحمي حقوق الفئات المهمشة وإنصافها وتمكينها بالمشاركة في صنع واتخاذ القرار، وكذا ضمان حرية الإعلام وتطبيق مبدأ حكم القانون، كما يمكن أن تصدر الدولة التشريعات والقوانين تهدف إلى تشجيع المشاركة كإشراك المرأة عبر قوانين الكوطة.

على السلطات المحلية ان تعمل على إشراك المواطنين وذلك عبر اللجان الرسمية واللقاءات الدورية من خلال تأطير الجمهور المعني بمشاريع التنمية في متابعة وإشراف ومراقبة هذه المشاريع.

ثانيا/ على مستوى المؤسسات غير الرسمية: من خلال ما يلي:

على المجتمع المدني القيام بتأطير المواطنين على العمل التطوعي في الشأن العام وتزويده بقيم المشاركة المدنية والتنمية المشاركتية، ولهذا بجب إبعاد وإضعاف الروابط التقليدية والعائلية في عمل هذه المؤسسات، كما يتعين على هيئات المجتمع المدني اعتماد أساليب إشراك المواطنين في العمل المشترك مع السلطة المحلية والأجهزة الرسمية في إطار صنع السياسات العامة، وفي إطار الإشراف والمراقبة لتنفيذ المشاريع مع التركيز على عامل الاستقلالية من هذه المؤسسات بالاعتماد على الموارد الذاتية والقيام بمشاريع منتجة تساهم في عملية التنمية.

على القطاع الخاص أن يلعب دورا في عملية التنمية في شراكة مع المجتمع المدني و أجهزة الدولة الرسمية والسلطات المحلية، خاصة انه يستطيع توفير الخبرة والمال والمعرفة اللازمة في عملية التنمية، يستطيع القطاع الخاص أن يؤمن الشفافية في العديد من القطاعات بقدرته على نشر المعلومات وإصدار الإحصائيات الدورية وتسهيل الحصول على المعلومات، كما يجب التنويه بأهمية العلاقة بين القطاع الخاص والجامعات ومراكز البحث ، بهدف ربط مخرجات التعليم بالاحتياجات الحقيقية لسوق العمل لأجل تأمين الوظائف ومكافحة ظاهرة البطالة باعتبارها من المشكلات الحادة المعرقلة لعملية التنمية. (كريم، الصفحات 121-123)

الخـــــاتمة

محاولة لاسترضاء القوى الداخلية (القاعدة الشعبية و أحزاب المعارضة) و الخارجية النابعة من ضغوطات من الدول الغربية وخاصة الأمريكية المطالبة بقيام أنظمة سياسية أكثر انفتاحاً و تحقيقاً للمشاركة الشعبية الواسعة، عملت النظم السياسية العربية بإدخال القدر الذي ترغب فيه من الإصلاحات كالإصلاح الدستوري و البرلماني و تعزيز المشاركة السياسية وتمكين المرأة .... إلا أنها بقيت تقريبا في مجملها إصلاحات شكلية يغلب عليها الطابع الإداري التقني تبنتها النظم العربية بحيث يحفظ لها سلطتها

وفي نفس الوقت يوفر للنظام على الأقل مظهر من مظاهر الإنفتاح السياسي ، ولم تكن بالتالي إصلاحات عميقة تمس بيئة السلطة و جوهرها و هو ما انعكس على عملية التنمية لأن المقاربة التنموية عملية متكاملة، تتطلب الديمقراطية الفعلية ببعدها التشاركي التي لا تعني مجرد الحق في المشاركة في انتخابات دورية لأنه غير كافٍ ، بل في تمكين المواطنين و توسيع خياراتهم للمشاركة في وضع السياسات، وبالتركيز على توزيع الوظائف بين مختلف الفواعل الرسمية والغير الرسمية (المجتمع المدني – القطاع الخاص) .

قائمة المراجع:

– عبد الرحمن مغاري ، الديمقراطية التشاركية من خلال دستور 2011 : مدخل لفهم العريضة المقدمة الى السلطات العمومية و تقديم الملتمسات في مجال التشريع , مركز أدريسالفخوري للدراسات والأبحاث في العلوم القانونية وجدة.

– بلقاسم نويصر ، التنمية المحلية التشاركية و دور الجديد للمجتمع المدني, مجلة الآدب و العلوم الاجتماعية ، عدد 14 , جوان 2011.

– مفيدة العبيدي، الحكم الموسع آلية لتنمية المستدامة في الجزائر : ترشيد الأدارة المحلية مدخلا , أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السيايسة , شعبة التنظيمات السياسية و الادارية .

– حسن كريم , مفهوم الحكم الصالح في كتاب اسماعيل الشطي و آخرون ، الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية , بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز الدراسات الوحدة العربية بتعاون مع المعهد السويدي بالاسكندرية , بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية , ديسمبر 2004 .

– حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

– أشواق عباس، الأزمة البنيوية للدولة العربية المعاصرة، مجلة الديمقراطية، ص40..

– عبد الرحمان الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، الجزائر: دار موفم للنشر، 1988.

– إسماعيل نوري الربيعي وآخرون، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2006.

– عبد الغني نصر علي الشميري، سياسة الإصلاحات الأمريكية في المنطقة العربية: بين القيم والمصالح، بيروت: منتدى المعارف، 2014.

– مجموعة مؤلفين، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، الأبعاد السياسية والاجتماعية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

– حسين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

– see : David corten : getting to the 21 st century : voluntary action and the global agenda ; Bookmark ; ISBN 97-569-005X.

- BC .SMITH, Good Governance and development, Great Britaen :Palgrave Macmillan, 2007.

- Paul Rinlin, Arab Economies in the Twenty – first century ,USA : Cambridge University Press, 2009, .